بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه

هيئة الرقابة الشرعية

تقرير الرقابة الشرعية

على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2022/12/31م

حضرات السّادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين

السّلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد؛

فيشرّفنا أن نقدّم لكم التقرير السنويّ الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمّة الرقابة الشرعية.

أوّلا. بين يدي التقرير:

لقد جاء الإسلام بمنهج شامل يتناول جميع جوانب الحياة؛ ويضبط علاقات النّاس ومعاملاتهم بضوابط أخلاقية. وممّا تتميز به المعاملات المالية الإسلامية: أنّها تقوم على الصدق والالتزام والتسامح؛ وتوفّر للمتعاملين ما يتطلّعون إليه من أمان على أموالهم، وطمأنينة على ثمرة جهودهم واستثماراتهم. فكلّما سادت في المجتمع المعاملات المنضبطة بالمبادئ والأخلاق الإسلامية، تحقّق فيه الاستقرار الاقتصاديّ، والتعاون والتكافل الاجتماعيّ؛ واستقامت المعاملات بين أفراده ومكوّناته.

إنّ العالم كلّه في حاجة ماسّة إلى تنمية الأخلاق، قبل تنمية المال. ولا ينبغي أن يقتصر مفهوم التنمية الشاملة على الجانب الاقتصاديّ فقط؛ بل ينبغي أن يتعدّاه إلى سائر مجالات الحياة: العلمية والثقافية، والاجتماعية والأخلاقية، بما يحقّق السّعادة للبشرية.

وممّا يبعث على الارتياح، في الفترة الأخيرة، إقبال النّاس على البنوك الّتي تطبّق المعاملات الإسلامية. والأمل يتزايد في أن تتنامى الأموال المستثمرة فيها، وتتضاعف الثقة بأهمّية رسالتها وجدواها.

إنّ تقنين الصيرفة الإسلامية من شأنه أن يثبّت هوّيتها، ويحفظ لها كيانها، ويرسي قواعدها وأركانها. ومن شأن النظام القانونيّ الخاصّ بالصناعة المالية الإسلامية أن يصونها من المخاطر والانحرافات، ويمنع خروجها عن طبيعتها وأغراضها الشرعية، ومقاصد رسالتها الحضارية.

هذا، ومع تقديرنا للجهود التي تبذلها إدارة البنك، من أجل تطوير خدماته؛ فإنّنا اليوم، وقد دخلت المصارف الخاصّة والعمومية سوق المالية الإسلامية، نتطلّع إلى بذل مزيد من الجهود، لرفع التحدّيات، التي تفرضها المرحلة القادمة؛ والحرص على المنافسة الإيجابية الشريفة؛ ومن مقتضياتها السعي الحثيث للتطوير والابتكار، واختصار الوقت في مختلف التعاملات؛ فضلا عن تحسين الأداء، وتنويع الاستثمارات.

ثانيا. الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأيّ في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.

02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المطبّقة في البنك، خلال الفترة المنصرمة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات الّتي اعتبرناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفته أحكامها.

03- راجعنا الملفّات التي سجّلت إدارة الامتثال والتدقيق الشرعيّ مخالفات في عملياتها المنجزة؛ وقد تفحّصناها، للتثبّت من إمكانات جبر العمليات المختلّة منها، أو تجنيب أرباحها، في حال التأكّد من بطلان عقودها، وانتفاء شروط صحّتها.

04- قرّرنا جبر هذه العمليات المنفذّة، لعدم تأثير المخالفات المسجّلة في صحّتها، من الناحية الشرعية؛ باعتبارها مجرّد أخطاء إجرائية؛ باستثناء عمليتين اثنتين جنّبنا أرباحهما؛ وستحوّل إلى صندوق سبل الخيرات.

05- سجّلنا عددا قليلا من المساعدات، صرفت من صندوق سبل الخيرات، ولا تندرج ضمن مجالات النفع العامّ؛ وبعض من استفادها غير مصنّف ضمن فئة المستحقّين لها.

06- إنّ مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقلّ، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيتكم الموقّرة. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكّد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

01- أنّ ما اطّلعنا عليه من إجراءات طبقّها البنك، خلال السنة المنتهية في 2022/12/31م، قد تمّت، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقرّرة.

02- أنّ الإيرادات الّتي تحقّقت من مصادر غير مشروعة قد تمّ تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية ومجالات النفع العام.

03- أنّ توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتّفق مع الأساس المعتمد، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

هذا؛ وإذ نثمّن النتائج التي حقّقتها إدارة الامتثال والتدقيق الداخليّ، نوصي بمزيد من العناية بها، لتمكينها من إنجاز مهمّتها، بما يسمح بمتابعة يومية لمختلف العمليات، من أجل التأكّد من سلامة التوجّه وصحّة التطبيق؛ ولكي تكون جميع العقود التي يبرمها البنك، والعمليات الّتي ينجزها، مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الغرّاء.

والله وليّ الإعانة والتوفيق.

أعضاء الهيئة السّادة: رشيد هلالي — كمال بوزيدي — عبد الباقي مفتاح — العباشي فدّاد

حرّر في 14 رجب 1444هـ
الموافق 05 فبراير 2023م

بنك البركة الجزائري — البركة AlBaraka — هيئة الرقابة الشرعية

رئيس الهيئة
محمد المأمون القاسمي الحسني